الأمم المتحدة

A/58/411–S/2003/938

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
3 October 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البنود ٣٧ و ٣٨ و ٨٤ و ١٠٣ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

لا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل دون هوادة أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فيَوم أمس، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها تنوي بناء ٦٠٠ وحدة سكنية استيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذا الإجراء المعتزم هو جزء لا يتجزأ مما تضمره الحكومة الإسرائيلية من نوايا توسعية في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة والمناطق المحيطة بها، هذه النوايا التي تجسدت بأعمال شتى منها الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي المتواصل. والواقع أن التوسع الحالي يهم تحديدا ثلاث مستوطنات غير مشروعة تقع، على التوالي، جنوب وشرق وغرب القدس الشرقية المحتلة.

061003 061003 03-54210 (A)

والإجراءات التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية، تكشف مرة أخرى، عن تعنتها وإصرارها على التمادي في احتلال الأرض الفلسطينية، ومن الواضح أن هذا يشكل جريمة حرب من منظور القانون الإنساني الدولي. وزيادة على ذلك، فإن إجراءات سلطة الاحتلال في هذا الصدد، بما في ذلك مواصلة مصادرة الأراضي الفلسطينية وإقامة وتوسيع المستوطنات وبناء طرق التفافية للمستوطنين غير الشرعيين، تؤذن بانهيار حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي عن طريق قيام دولتين، إذ هي تهدد بشدة وجود دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

والقرار الذي اتخذته إسرائيل مؤخرا بمواصلة أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة يجب النظر إليه في نفس سياق الاستمرار في بناء جدار الاستيلاء التوسعي على الأرض الفلسطينية. ونحن نكرر مناشدتنا للمجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، كي يقف موقفا ثابتا وقائما على المبادئ ضد هذه السياسات والممارسات التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. كما أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ إجراء عاجلا لإجبار إسرائيل على وقف احتلالها غير المشروع والهدام للأرض الفلسطينية والتخلي عن نواياها التوسعية والامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والالتزام بحل سلمي وعادل لهذا الصراع المأساوي.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٧ و ٣٨ و ٨٤ و ١٠٣ من جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. ناصر **القدوة**
السفير، المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة